ضمن التقرير الأسبوعي الذي يصدره بنك الكويت الوطني عن أسواق النقد

الأسواق تترقب إشارات «الاحتياطي الفيدرالي» في ظل فتور معدلات التضخم

ارتفاع أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بوتيرة معتدلة نسبيا خلال أغسطس الماضي

استعرض التقرير الأسبوعي الذي يصدره بنك الكويت الوطني عن أسواق النقد، عددا من القضايا والملفات المالية والاقتصادية، أبرزها: ارتفاع أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بوتيرة معتدلة نسبيا في أغسطس، قراءة مبيعات التجزئة الأمريكية تعكس تزايد المبيعات في أغسطس مرة اخرى، الأسواق تترقب اجتماع الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع، معدل التضخم في المملكة المتحدة يقفز في شهر واحد بوتيرة أسرع من أي وقت مضى منذ استقلالية بنك إنجلترا.

وفي ما يلي تفاصيل ما جاء في التقرير:

الولايات المتحدة الامريكية: تباطؤ وتيرة التضخم

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة بوتيرة معتدلة نسبياً في أغسطس، مما يشير إلى تراجع وتيرة الضغوط التضخمية المرتبطة بإعادة الانفتاح الاقتصادي بعد تخفيف عمليات الإغلاق، حيث سجل المؤشر أعلى مستوياته منذ 13 عاماً. ووفقاً لبيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادر عن مكتب إحصاءات العمل يوم الثلاثاء الماضي، ارتفع المؤشر بنسبة 5.3% في أغسطس مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وجاءت تلك القراءة قريبة جداً من الزيادة البالغة 5.4% المسجلة في شهر يوليو، والتي تعد الأعلى منذ عام 2008. وبالنظر إلى البيانات الشهرية، تباطأت وتيرة نمو الأسعار إلى 0.3% مقارنة بشهر يوليو، أي أقل بشكل واضح عن النمو المسجل في الفترة الممتدة ما بين مايو ويونيو بنسبة 0.9% والارتفاع الذي وصل إلى 0.5% في الفترة الممتدة ما بين يونيو إلى يوليو. من جهة أخرى، تباطئت وتيرة مؤشر أسعار المستهلك الأساسي، والذي يستثني العناصر المتقلبة مثل الغذاء والطاقة في ظل انخفاض معدل النمو الشهري إلى 0.1%، مما يعتبر أقل زيادة يسجلها منذ فبراير. أما على أساس سنوي، ارتفعت الأسعار الأساسية بنسبة 4% مقابل 4.3% في يوليو.

وتعزى معظم ارتفاعات الأسعار التي شهدناها حتى الآن هذا العام إلى القطاعات الأكثر عرضة لاختناقات الإمدادات وغيرها من الاضطرابات المرتبطة بالجائحة. وأظهرت البيانات الأخيرة المصحوبة بالبيانات الصادرة في شهر يوليو مؤشرات على تراجع تلك الارتفاعات، وخاصة بالنسبة لأسعار السيارات المستعملة ونفقات السفر، والتي تعتبر المحركات الرئيسية للزيادات المسجلة في عام 2021. وبدأ شهر يوليو بعلامات تدل على التباطؤ وجاءت قراءات أغسطس لتؤكد ان ضغوط الأسعار في تلك القطاعات بدأت في التراجع. وما تزال أسعار السيارات والشاحنات المستعملة مرتفعة بنسبة 32% على أساس سنوي، وإن كان ذلك بعد انخفاضها بنسبة 1.5% مقارنة بمستويات شهر يوليو.

ويبدي قطاع السفر علامات على تأثره سلباً في الوقت الحالي نتيجة لانتشار سلالة دلتا المتحورة، النسخة الأكثر عدوى من الفيروس. إذ تراجعت أسعار تذاكر الطيران بنسبة 9.1% على أساس شهري بينما انخفضت أسعار الغرف الفندقية بنسبة 2.9%.

وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة النمو في أغسطس، إلا ان المستهلكين ما زالوا متأهبين لاستمرار ارتفاع التضخم، حيث وصلت التوقعات على المدى القصير والمتوسط الآن لأعلى مستوياتها المسجلة منذ عام 2013، وفقاً للبيانات التي نشرها مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يوم الاثنين. وتشير التوقعات إلى انه في العام المقبل يتوقع المستهلكون أن يبلغ معدل التضخم 5.2%، بزيادة بنسبة 0.3% مقارنة بمستويات يوليو، فيما يعتبر الزيادة الشهرية العاشرة على التوالي. وعلى مدى ثلاث سنوات، يتوقعون ارتفاعاً بنسبة 4%.

إلا ان مؤشر أسعار المستهلكين يعكس تزايد بعض الضغوط التضخمية في قطاعات أخرى، بما في ذلك القطاع السكني. إذ ارتفع معدل الإيجار المكافئ للمالكين، وهي القراءة التي تقيس قيمة ايجار المنازل في الوقت الحالي، بنسبة 0.3% إضافية عن الزيادة السنوية التي شهدها في يوليو، لتصل بذلك الزيادة السنوية إلى 2.5% في أغسطس.

انتعاش قطاع التجزئة

أظهرت بيانات مبيعات التجزئة الأمريكية التي نشرت يوم الخميس انتعاش المبيعات مرة أخرى، حيث قام الأمريكيون بشراء اللوازم المدرسية استعداداً للعودة إلى المدارس، بالإضافة إلى الإنفاق على مشتريات الديكور المنزلي في إشارة على استعدادهم للإنفاق.

وأعلن مكتب الإحصاء، أن المبيعات ارتفعت بنسبة 0.7% في أغسطس مقارنة بشهر يوليو، فيما يعتبر اختلافا جذرياً مقارنة بتوقعات المحللين التي اشارت إلى إمكانية تراجع المبيعات بنسبة 0.8% عقب عودة انتشار الفيروس وتراجع ثقة المستهلك بسبب ارتفاع الأسعار. وفي يوليو، تراجعت المبيعات بنسبة 1.8% مقارنة بتقديرات انخفاضها بنسبة 1.1%. وكان تزايد معدلات الطلب في المتاجر الكبرى من أبرز العوامل الدافعة لزيادة مبيعات شهر أغسطس بالإضافة إلى تحسن مبيعات متاجر الأثاث والمفروشات، فضلاً عن زيادة الإنفاق عبر الإنترنت. كما سجلت محلات البقالة مكاسب ملحوظة، في إشارة إلى استمرار الطلب على المواد الغذائية المستهلكة في المنزل. من جهة أخرى، كانت مبيعات قطاع الخدمات الغذائية ثابتة.

إلا انه على الرغم من ذلك، ما تزال مبيعات التجزئة أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. وحققت سلاسل البيع بالتجزئة الرئيسية إيرادات ربع سنوية قوية في بداية فصل الصيف بدعم من موسم عودة المدارس وبدء مالكي المنازل مشاريع جديدة لتطوير مساكنهم. كما قام المستهلكون أيضاً بتخصيص بعض نفقاتهم تجاه بعض تجارب الشراء التي لا تنعكس على بيانات مبيعات التجزئة، وذلك من خلال الإنفاق أكثر على السفر والإقامة وتذاكر الحفلات الموسيقية والأحداث الرياضية في ظل تخفيف العديد من القيود المفروضة لاحتواء الجائحة.

وعكست القراءة ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية قصيرة وطويلة الأجل إلى أعلى مستوياتها خلال جلسة التداول. إذ ارتفعت السندات لأجل عشر سنوات، والتي تحركت بالاتساق مع التوقعات الاقتصادية، بنسبة 0.05% لتصل إلى 1.35%. كما ارتفعت عائدات السندات قصيرة الأجل والتي تتحرك مع توقعات أسعار الفائدة، حيث راهن المستثمرين على إمكانية قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتقليص سياسته النقدية التيسيرية في اجتماعه المقرر انعقاده الأسبوع المقبل. وتلقى الدولار الأمريكي دعماً خلال الأسبوع، حيث أنهى المؤشر تداولات الأسبوع مرتفعاً بنسبة 0.61% وصولاً إلى 93.195 نقطة، مما أثر على نظرائه من العملات الأخرى في سوق العملات الاجنبية.

ويواجه الاحتياطي الفيدرالي الآن معضلة نظراً للبيانات المتاحة حالياً. حيث تدعم بيانات مؤشر أسعار المستهلك لشهر أغسطس وجهة نظر الفريق المؤيد لفكرة ان ارتفاع معدلات التضخم تعتبر مسألة مؤقته من خلال إظهار أن الذروة ربما تكون قد انقضت بالفعل. وفي ذات الوقت، تساهم قوة بيانات مبيعات التجزئة في تعزيز الجانب المؤيد للتقليص التدريجي. وستراقب الأسواق عن كثب اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة هذا الأسبوع، ولا يُتوقع إعلان التناقص التدريجي خاصة بعد القراءة الضعيفة لتقرير الوظائف عن شهر أغسطس. ومن المتوقع الآن أن يبقي الاحتياطي الفيدرالي خياراته مفتوحة من خلال إعادة التأكيد على أن تطبيق التناقص التدريجي هذا العام قد يكون مناسباً، مع الاعتراف بضعف معدلات التوظيف مؤخراً، إلا ان الأسواق ما تزال تسعر إعلان التناقص التدريجي في عام 2021.

المملكة المتحدة: تراجع مبيعات التجزئة

أظهرت البيانات الصادرة من المملكة المتحدة تقلص مبيعات التجزئة بشكل غير متوقع للشهر الرابع على التوالي في أغسطس، مما أثار المخاوف بشأن انتعاش اقتصاد البلاد بعد الجائحة. إذ انخفض حجم مبيعات التجزئة الشهرية في المملكة المتحدة بنسبة 0.9% من يوليو إلى أغسطس. وتأتي تلك القراءة بعد الانكماش الحاد الذي شهدته في يوليو، مخالفة لتوقعات الاقتصاديين التي اشارت إلى إمكانية تسجل نمواً بنسبة 0.5%.

وتلقي تلك البيانات بظلال كثيفة من الشك حول ما إذا كانت لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا ستكون في وضع يمكنها من رفع أسعار الفائدة في فبراير على أقرب تقدير. إلا ان جوناثان أثو، كبير الإحصائيين في مكتب الإحصاءات الوطنية، قال إن البيانات تشير إلى أن "انخفاض مبيعات متاجر المواد الغذائية مرتبط بزيادة تناول الطعام خارج المنزل بعد رفع القيود". إلا انه يبدو أن اضطرابات سلسلة التوريد يعتبر من أبرز أسباب الانخفاض، حيث أبلغ حوالي 7% من تجار التجزئة عن عدم قدرتهم على تأمين المواد والسلع والخدمات التي كانوا بحاجة إليها في أغسطس. وكانت مشكلات سلسلة التوريد متزايدة بصفة خاصة بالنسبة للمتاجر الكبرى بنسبة 18% ومتاجر الملابس بنسبة 11%.

كما تراجعت مبيعات متاجر المواد الغذائية بنسبة 1.2% في أغسطس، مما يظهر بعض المؤشرات على زيادة الإنفاق الاجتماعي للمستهلكين، مثل تناول الطعام في المطاعم بدلا من الطهي في المنازل. من جهة أخرى، سجلت مبيعات المتاجر غير الغذائية انخفاضا بنسبة 1%، على خلفية تراجع مبيعات المتاجر الكبرى مقارنة بغيرها مثل المعدات الرياضية ومنافذ بيع أجهزة الكمبيوتر. وفي المقابل، ارتفعت مبيعات وقود السيارات بنسبة 1.5% في ظل تزايد الاقبال على السفر.

ارتفاع معدلات التضخم

في وقت سابق من الأسبوع، أظهرت البيانات ارتفاع معدلات التضخم في المملكة المتحدة في شهر واحد بأسرع وتيرة لم تشهدها من قبل منذ أن حصل بنك إنجلترا على استقلالية تحديد أسعار الفائدة، إذ ارتفع التضخم بنسبة 1.2% ليصل إلى 3.2% من يوليو إلى أغسطس، والذي يعد أعلى مستوياته المسجلة منذ عام 2012.

يبدو أن الارتفاع غير المتوقع يقوض وجهة نظر بنك إنجلترا بأن ارتفاع الأسعار مؤقت ويمكن التحكم فيه. ومع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بأكثر من 1٪ فوق مستهدف بنك إنجلترا البالغ 2٪ سيكون حاكم بنك إنجلترا أندرو بيلي مضطراً لكتابة خطاب إلى وزير المالية يوضح سبب ارتفاع الأسعار بهذه السرعة وما ينوي البنك المركزي القيام به من أجل إعادة التضخم إلى الوضع المستهدف.

وخلال شهر أغسطس، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والنقل والترفيه والأثاث والمطاعم بأكثر من 1%. وعلى الرغم من توقع بنك إنجلترا بالفعل أن يرتفع التضخم إلى 4% بنهاية العام، إلا إن تسارع وتيرته ستكون بمثابة صدمة. ومن المقرر أن ترتفع فواتير الغاز والكهرباء بشكل حاد خلال موسم الخريف، مما ينعكس على ارتفاع أسعار الجملة. كما سترتفع ضريبة القيمة المضافة فوق مستوى 12.5% الحالية لقطاع الضيافة بنهاية الشهر ومن المتوقع أيضاً أن تقفز أسعار المواد الغذائية والملابس في الخريف.

هذا وما يزال هناك انقساماً في صفوف الاقتصاديين حول ما إذا كان التضخم سيمثل مشكلة خطيرة في الأشهر المقبلة أم سيختفي بعد الارتفاع الاستثنائي للأسعار في ظل انفتاح الاقتصاد بعد صدمة كوفيد.

آسيا والمحيط الهادئ: الاحتياطي الأسترالي

صرح فيليب لوي محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي يوم الثلاثاء إن تدابير الإغلاق لاحتواء تفشي الجائحة ستؤدي إلى انكماش حاد في اقتصاد البلاد. وأضاف ان الاحتياطي الاسترالي على ثقة من أن أنشطة الأعمال سوف تنتعش بسرعة بمجرد تخفيف القيود في ديسمبر كما هو مخطط له. كما أكد لوي أيضا أنه من غير المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة من أدنى مستوياتها المسجلة حتى عام 2024 نظراً لاستمرار تباطؤ نمو الأجور، مستبعداً أي توقعات تشير إلى إمكانية قيام الاحتياطي الأسترالي برفع أسعار الفائدة في الفترة القادمة. وكان الاحتياطي الأسترالي قد عدل مسار شراء السندات الحكومية الأسبوع السابق استجابةً لعودة ظهور الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد19- إلى واجهة الاحداث، والتي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد.

كما صدرت بيانات سوق العمل في وقت لاحق من الأسبوع وكشفت عن انخفاض معدل البطالة من 4.6% في يوليو إلى 4.5% في أغسطس. وجاءت القراءة بمثابة صدمة وذلك نظراً لإشارة التوقعات إلى تراجع إضافي في الوظائف بسبب إعادة فرض التدابير الاحترازية في سيدني.

الأسواق تترقب إشارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

قراءة مبيعات التجزئة الأمريكية تعكس تزايد المبيعات الشهر الماضي مرة أخرى

معدل التضخم في المملكة المتحدة يقفز في شهر واحد بمعدل أسرع من أي وقت مضى منذ استقلالية بنك إنجلترا

تطوير كوادره من الركائز الإستراتيجية لتحقيق النمو المستدام وضمان تفوق البنك وترسيخ ريادته

«الوطني» يحتفل بتخريج الدفعة الثامنة من متدربي برنامج «شهادات ائتمان موديز»

احتفل بنك الكويت الوطني بتخريج دفعة جديدة من متدربي برنامج "شهادات ائتمان موديز" والذي ينظمه البنك بالتعاون مع وكالة موديز العالمية للتصنيفات الائتمانية وذلك بهدف تطوير المهارات المصرفية لموظفي البنك.وحضر حفل تخريج الدفعة الثامنة الرئيس التنفيذي في بنك الكويت الوطني - الكويت، صلاح الفليج، ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت سليمان المرزوق، ومدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني، عماد أحمد العبلاني وقيادات أخرى من البنك.

وقد شارك نحو 19 متدرباً ومتدربة من إدارات مختلفة في البنك تضم مجموعة الخدمات المصرفية للشركات المحلية ومجموعة الخدمات المصرفية الشخصية ومجموعة إدارة المخاطر وغيرها من الإدارات المعنية الأخرى في البرنامج الذي امتد على مدار ثلاثة أشهر وتم عقد كافة فعالياته افتراضياً عن بعد وكذلك عبر منصة التدريب الإلكترونية.

تضمن البرنامج العديد من المحاور ومن بينها: مقدمة حول الخدمات المصرفية والتحليل المالي، التعريف الشامل بإدارة المخاطر وهيكلة المؤسسات المصرفية، أهم التحديات والصعوبات الائتمانية والتمويل وكذلك تحليل توقعات التدفق النقدي للشركات إضافة إلى الحلول التي تتبناها الإدارات في البنوك والمؤسسات المصرفية كما سلط البرنامج الضوء على أساسيات إدارة العلاقات مع العملاء وسبل تطوير مهارات التواصل معهم لتحقيق التوازن في المناقشات مع أصحاب الأعمال للكشف عن الاحتياجات وتطوير الأفكار المالية.يعد تطوير كوادر الوطني من أهم الأولويات الراسخة والركائز الاستراتيجية لتحقيق النمو المستدام وضمان تفوق البنك وترسيخ ريادته ولذلك يسعي الوطني لمواكبة أحدث التطورات في مجال التدريب والتطوير وذلك في إطار الدعم المستمر الذي يقدمه لموظفيه من أجل تمكينهم وتأهيلهم من خلال البرامج المتخصصة.

ويتم تصميم كافة البرامج والدورات التي يتم تقديمها للموظفين ضمن خطة تدريب متكاملة يتم وضعها وفق معايير منهجية وعلمية لتلبية احتياجات كافة الإدارات المعنية بالتعاون مع أفضل خبراء العمل المصرفي وأبرز جهات التدريب العالمية.

وتعد مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني من أعرق المؤسسات المالية التي تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم المؤسسات الخاصة والحكومية من حيث القوة والكفاءة المالية والائتمانية.

وتجسد الشراكة التدريبية مع وكالة موديز للتصنيف الائتماني والتي تمتد لنحو 5 سنوات استراتيجية البنك الرامية إلى الارتقاء بالكوادر البشرية والتي تشكل الدعامة الأساسية لكل مؤسسة متميزة ورائدة وذلك عبر توفير أفضل البرامج التدريبية" كما ويشكل ترجمة لخطط البنك التي ترسي قواعد تضمن احتراف مسار التطور الوظيفي لكوادر مجموعة الوطني وذلك بالتعاون مع أعرق الجامعات والمؤسسات التعليمية العالمية بما يساهم في تأهيل القيادات المصرفية وإكسابها الخبرة الكافية بالإضافة إلى تدريب تلك الكوادر على مواجهة مختلف التحديات في العمل المصرفي.

جانب من احتفال البنك الوطني بتخريج متدربي "شهادات ائتمان موديز"